الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 **جماد ثاني** 1438 –14 **مارس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مُسنون في 12 دار رعاية اجتماعية:أسرنا ألقتنا في العراء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20701531

تسعى 12 داراً لرعاية المسنين في السعودية إلى توفير الرعاية الاجتماعية والطبية والكشف عليهم وصرف العلاج اللازم لهم، والرعاية المنزلية لمن لا تنطبق عليهم شروط القبول بوجود عائل لهم، وتشكيل فريق مكون من طبيب واختصاصي نفسي واجتماعي وعلاج طبيعي، وعامل عناية شخصية لتقديم الخدمة له داخل أسرته، وتوجيه الأسرة نحو الرعاية المناسبة لحاله.

وتبلغ نسبة المسنين في السعودية ممن هم فوق 60 عاماً 5 في المئة من إجمالي عدد السكان، أي ما يزيد على مليون و300 ألف مسن، وفقاً لآخر إحصاء أصدرته مصلحة الإحصاءات العامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط في العام 2011.

وتقدم دور المُسنين الإعاشة (وجبات غذائية) و200 ريال للمقيمين، إضافة إلى تأمين الكسوة، شتاءً وصيفاً، وأيضاً البرامج والأنشطة الثقافية والنشاط المهني وتوفير فرص الأشغال اليدوية والهوايات لشغل أوقات الفراغ.

إضافة إلى النشاط الترفيهي والرياضي عبر ألعاب خفيفة مثل المشي والتمرينات التي تناسب وتراعي كبر سنهم، وتنظيم حفلات السمر الترويحية والخروج في نزهات خارج الدار وزيارة معارض ومهرجانات سنوية تُقام في المناطق ورحلات سياحية داخلية، سواءً دينية أم ترفيهية، وكذلك عمل ملتقى سنوي لجميع الدور، نساءً ورجالاً.

وأسهمت جهود دار الرعاية للمسنات في الرياض، في إعادة أكثر من 20 نزيلة إلى ممارسة حياتها الطبيعية، من خلال توفير فرص الزواج أو التأهيل النفسي والاجتماعي لبقيتهن خلال العام الماضي. وعلى رغم جهود دور رعاية المسنين، إلا أن هؤلاء يعيشون واقعاً صعباً، في ظل ابتعادهم عن محيطهم الأسري، إذ يلف الحزن لقاءاتهم، بسبب «عقوق» الأبناء والأقارب، وتروي المُسنات بعيون دامعة قصصاً تثير مشاعر الحاضرين عن الأيام التي أمضينها برفقة أهاليهن.

وقالت إحدى المُسنات: «إخواني لا يفتحون لي أبواب منازلهم، لأنهم يعتقدون إنني سأثقل عليهم، وسأطالبهم بمصاريف». فيما روت مُسنة أخرى، الأحوال التي عصفت بها إلى أن استقرت في دار المُسنات.

ومن تلك المواقف رغبة إحدى المسنات في مكالمة ابنها الذي لا يرد على مكالمتها، الذي علل بعدما اتصلت به الدار بأن سبب عدم زيارته أنه لا يملك المال أو سيارة لإيصاله. وكانت إحدى القاطنات في الدار تبدو أصغر من المسنات، في العقد الثالث من العمر، طلبت تزويجها، للخروج من ملل الدار وروتينها المتكرر.

ولم يختلف حال بقية المُسنات اللاتي يقطن في بيوتهن، فالوحدة وانشغال أبنائهن وغياب العطف، كانت «قاسماً مشتركاً» في أحاديثهن.

وأدت التطورات التنموية إلى زيادة حالات عقوق الوالدين، ما أفرز مشكلات صحية ونفسية واجتماعية، وتمخض عن هذا التغيير ضعف الوعي والاهتمام في توثيق الروابط الأسرية، والتقصير في حقوق الوالدين. وكشف تقرير جمعية في الطائف عن وجود 240 مقيماً ومقيمة من الأسر والأفراد وبعض المسنات اللاتي لا يستطعن دفع إيجارات للسكن وارتفاع عدد أفراد بعض الأسر التي لا يفي دخلها بتغطية كلفة المعيشة البسيطة، إلا أن غالبية المقيمات من المطلقات والمرفوضات من ذويهن لخلافات عدة.

وبينت منظمة الصحة العالمية أن مواقف التمييز الضارة ضد كبار السن تنتشر على نطاق واسع من خلال الافتراض أن إهمال كبار السن وسوء معاملتهم «مقبولة اجتماعياً»، وهي تأخذ أشكالاً مختلفة في جميع المجتمعات، من خلال التعبير عنها في مواقف الأفراد والممارسات المؤسسية، فضلاً عن النظرة إليهم في وسائل الإعلام بالتقليل من قيمتهم واستبعادهم، ما يعرقل مساهمتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتمثل موقف منظمة الصحة العالمية في اليوم الدولي للمسنين في العام الماضي (يكون في الأول من تشرين الأول أكتوبر من كل عام)، بلفت الأنظار إلى الصور النمطية السلبية والمفاهيم الخاطئة حول كبار السن والشيخوخة وتحديها.

الشرقية: 30 يوماً توعوياً لرفع ثقافة الوعي المائي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1577736

الدمام - محمد الغامدي
نفذت وزارة البيئة والمياه والزراعة ممثلة بخدمات المياه بالمنطقة الشرقية ثلاثة معارض توعوية حيوية في 30 يوماً، استقبلت خلالها أكثر من 120 ألف زائر في ثلاث مدن ومحافظات بالمنطقة الشرقية.
وقامت الوزارة خلال تقاطر المتنزهين على المواقع البرية بمحافظة النعيرية التي تبعد أكثر من 250 كيلو متر عن مدينة الدمام؛ على تنفيذ معرض توعوي ضمن فعاليات ربيع النعيرية أستقطب أكثر من 100 ألف زائر من المتنزهين وأهالي محافظة النعيرية تم خلاله رفع المستوى المعلوماتي لديهم عن أهمية الحفاظ على المياه بالطرق المثلى التي تمكنهم من استخدام المياه وفقاً لحجاتهم اليومية ودون هدر لها.
وفي محافظة الخبر شاركت خدمات المياه بالمنطقة الشرقية أيضاً بفعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني؛ الذي شهد بدروه حضوراً تجاوز 20 ألف زائر من المواطنين والمقيمين وطلاب وطالبات التعليم بمختلف مراحله، وتم توزيع أدوات الترشيد على زوار المعرض والتعرف على أهميتها وفعاليتها في الحياة اليومية بكامل أجزاءها من خلال العروض المختلفة والمقدمة من قبل فريق التوعية والترشيد.
واختتمت فعاليات الشهر بتعاون مع الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمدينة الدمام من خلال إقامة معرض توعوي لمنسوبي الجمعية وزوارها تزامن مع محاضرة لنفس الغرض عن أهمية الماء والتعامل معه كنعمة قبل أن تقدم كخدمة، والتعرف على الوضع المائي للملكة بشكل عام وما تقوم به الوزارة من جهود في سبيل إيصال هذه الخدمة وغيرها من الخدمات بأفضل السبل والمواصفات العالمية.

«العدل" تعزز البيئة القضائية بـ 12 ندوة علمية متخصصة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1577775

علمت "الرياض" أن وزارة العدل تعمل على إقامة 12 ندوة علمية متخصصة خلال الفترة المقبلة، عبر مركز البحوث بالوزارة، وذلك لتعزيز البيئة القضائية، بالتوصيات المنبثقة من هذه الندوات.
تهدف الوزارة في هذا التوجه بمتابعة وزيرها الشيخ د. وليد الصمعاني، لتطوير بيئة العمل العدلي، ومناقشة المقترحات المعززة لآليات العمل القضائي، والخروج بأفضل الممارسات العملية، وذلك عبر استقطاب المختصين والمتحدثين، وفتح المجال للحضور للمشاركة والتفاعل وإبداء الرأي، على أن يعقب كل ندوة الخروج بتوصيات علمية وعملية
يعنى مركز البحوث في الوزارة بالقيام بالدراسات والبحوث القضائية والتوثيقية، واقتراح البرامج النوعية والخطط البحثية الرامية إلى تطوير منظومة القضاء والتوثيق في المملكة والرفع من كفاءته وجودته، كما يقوم المركز بإضافة إلى ذلك بإعداد الخطة السنوية لعمل الإدارة في إطار الأهداف والسياسات العامة للوزارة، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة في مختلف الميادين المتعلقة بطبيعة عمل الوزارة والجهات التابعة لها، والقيام بالدراسات والبحوث القضائية بما يخدم مرفق القضاء والتوثيق.
من بين المهام أيضا اقتراح المبادرات والبرامج النوعية والخطط البحثية الرامية إلى تطوير منظومة القضاء بالمملكة والرفع من كفاءتها وجودتها، والمشاركة في الأنشطة المتخصصة التي تقوم بها المراكز البحثية المختلفة.

ويتولى المركز تمثيل الوزارة في المحافل والمؤتمرات وورش العمل واللقاءات المحلية والإقليمية والعالمية المتخصصة في مجال البحث العلمي، كما يقوم بدراسة وإبداء الرأي حول ما يحال إلى المركز من دراسات من الوزارة أو من المحاكم. ويسند للمركز تدريب موظفي الوزارة على كيفية إجراء البحوث والدراسات القضائية المتميزة، والتعاون مع بيوت الخبرة ومراكز الأبحاث المتخصصة في مجال البحث العلمي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والتنسيق مع القضاة لإرسال الأحكام القضائية القطعية وتصنيفها وفهرستها والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء في إجازة نشر تلك الأحكام.

أمير نجران: التقاعد توقف عن مزاولة الوظيفة.. لا العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1577737

نجران - علي عون اليامي
حثّ صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد، أمير منطقة نجران، على تفعيل دور فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة، من خلال صناعة برامج فاعلة، تعود بالنفع على الموظف بعد تقاعده.
وبيّن سموه لدى اطلاعه على خطة فرع الجمعية بالمنطقة أنّ التقاعد لا يعني وقف العطاء، فهو توقف عن مزاولة الوظيفة، وليس عن العمل، لا سيما وأن المجتمع بحاجة للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.
من جهة أخرى بارك سموه تنازل ذوي القتيل صالح بن محمد آل لبيد، عن قاتل ابنهم هندي الجنسية، سائلا الله أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.
جاء ذلك أثناء استقبال سموه ذوي القتيل صالح آل لبيد، في مكتبه بديوان الإمارة، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية للإصلاح والعفو بالإمارة، جابر بن حسن أبو ساق، إذ أكد سموه أن ما أعلن عنه أبناء آل لبيد، من التنازل عن قاتل ابنهم، دون النظر إلى العرق ولا إلى الجنسية، يجسد ما عليه المجتمع السعودي الكريم، الذي يمثل أخلاق المسلم العربي الصادق، التي دعا إليها نبي الأمة ﷺ.

اشادة برعاية نائب الملك لختام تمرين "وطن 87".. ووافق على عدد من مذكرات التفاهم

مجلس الوزراء يشكر جهود خادم الحرمين على تطوير وتعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1577725

لرياض - واس
رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي بعثها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- لأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس الجمهورية الإندونيسية، واستقباله -أيده الله- في مقر إقامته بإندونيسيا معالي وزيرة الخارجية الإندونيسية، وكذلك مباحثات سموه مع معالي وزير خارجية نيوزيلندا.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن نائب خادم الحرمين الشريفين رفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على جهوده وحرصه -رعاه الله -على تطوير وتعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة، معرباً سموه عن تطلعه وتفاؤله لنتائج مثمرة للزيارة التي استهلها خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لإمبراطورية اليابان يوم أمس الأول، نظراً لما يربط البلدين الصديقين من علاقات قوية وحرص على كل ما من شأنه تعزيزها في المجالات كافة .وبشأن تطورات الأحداث على الساحتين العربية والإسلامية، نوه المجلس بالقرارات الصادرة في ختام أعمال الدورة الـ 147 لمجلس وزراء الخارجية العرب التي اختتمت بالقاهرة، وأبدى في هذا السياق تقديره لما عبر عنه الوزراء المشاركون من شكر وتقدير للدور الذي يقوم به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية والشعب اليمني والمساندة لاستئناف العملية السلمية وإيقاف الحرب واستعادة الدولة اليمنية، وما يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من دور إنساني في تقديم المساعدات للشعب اليمني، وكذلك ما عبرت عنه القرارات من تنديد بالإجراءات أحادية الجانب التي يقوم بها الانقلابيون في اليمن وانتهاكاتهم ضد أبناء الشعب اليمني، وإدانتهم استمرار التدخلات الإيرانية التي تنتهك أمن واستقرار اليمن.
وشدد المجلس على ما صدر عن أعمال الدورة من قرارات تؤكد الالتزام الكامل والتمسك بمبادرة السلام العربية دون تغيير، وعلى ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.
المجلس ثمّن جهود الجهات الأمنية في متابعة المتورطين في الجرائم الإرهابية والمخالفين ومثيري الفوضى
وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها للهجوم الإرهابي الذي وقع في المستشفى العسكري في كابول بأفغانستان، وللهجوم الذي استهدف قاعدة عسكرية في جمهورية مالي، ووقوفها ومؤازرتها لجمهوريتي أفغانستان ومالي، وعزاءها لأسر الضحايا ولحكومتي وشعبي أفغانستان ومالي، ودعواتها بالشفاء العاجل للمصابين، وأن يجنب الله البلدين الشقيقين وشعبيهما كل مكروه. وبين معاليه، أن المجلس تطرق إلى عدد من النشاطات والفعاليات المختلفة التي تم إنجازها خلال الأسبوع، مثمناً في هذا الشأن رعاية نائب خادم الحرمين الشريفين الحفل الختامي لفعاليات التمرين التعبوي المشترك الثاني "وطن 87" وتدشين مركز محمد بن نايف للعمليات الخاصة والتطبيقات المتقدمة بمنطقة المدينة المنورة، مؤكداً أن ما اشتمل عليه التمرين من تطبيقات عملية ومهارات ميدانية نفذها رجال الأمن من مختلف القطاعات الأمنية يبرز ما وصل إليه رجال الأمن -ولله الحمد- من مستوى متميز في التدريب والتأهيل، واستشعار للأمانة وحرص على تحقيق الأمن وخدمة ضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين وزوار، وتفان في حماية الوطن ومقدساته وأبنائه والمقيمين فيه، ضد المعتدين. وأكد المجلس أن تتويج مجموعة من الموقوفين في قضايا أمنية بشهادة البكالوريوس في عدد من التخصصات العلمية، وتوجيه نائب خادم الحرمين الشريفين بإتاحة الفرصة أمامهم لإكمال درجة الماجستير والدبلوم عن بعد، يجسد الاهتمام الكبير بأبناء الوطن والدور الإصلاحي والتعليمي للموقوفين في المملكة، واحترام كرامة الإنسان بتمكينه من العلم والمعرفة، إلى جانب جهود المملكة في مكافحة الفكر المتطرف ومحاربة الإرهاب. وثمن المجلس الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجهات الأمنية في متابعة وتعقب من تورطوا في عدد من الجرائم الإرهابية ضد المواطنين ورجال الأمن والممتلكات العامة والخاصة، والمخالفين ومثيري الفوضى وتعكير صفو السكينة العامة وتهديد سلامة المتنزهين والقاطنين والقبض عليهم، مؤكداً أهمية عدم التهاون مع أي تصرفات أو ممارسات من شأنها الإخلال بأمن الوطن وبالنظام العام وتهديد سلامة المواطنين وإثارة الفوضى أو تعطيل رجال الأمن عن أداء واجباتهم ومسؤولياتهم في حفظ أمن وسلامة الوطن والمواطنين والمقيمين فيه.
وأعرب المجلس عن تطلعه لنتائج زيارة العمل التي سيبدأُها يوم الخميس القادم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع للولايات المتحدة الأميركية ويلتقي خلالها فخامة الرئيس دونالد ترامب، وعدداً من المسؤولين، منوهاً بعمق العلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة الأميركية وحرصهما على تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين. ورفع مجلس الوزراء الشكر

والتقدير لخادم الحرمين الشريفين ونائب خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- على ما يقدمونه من دعم ورعاية للثقافة والعلم والمعرفة، مشيراً في هذا الخصوص إلى افتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب 2017 الذي انطلق تحت شعار "الكتاب .. رؤية وتحول" مجسداً في هويته البصرية رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 بمشاركة أكثر من 550 دار نشر محلية وعربية وعالمية وإتاحة أكثر من مليون و800 ألف عنوان.

ترقيات لمراتب عليا

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي: 1- ترقية عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فالح الفالح على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- 2ترقية علي بن صالح بن سليمان الضلعان على وظفية (مستشار إداري (بالمرتبة الخامسة عشرة بمعهد الإدارة العامة.

كما وافق المجلس على ترقية الآتية أسماؤهم على وظيفة (سفير) في وزارة الخارجية وهم:1- فيصل بن حامد بن أحمد معلا. 2- الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن الشايع. 3 -عدنان بن عبدالرحمن بن عبدالله المنديل. كما وافق المجلس على مايلي: 1 -ترقية المهندس/ فريد بن عبدالرحمن بن عبدالله الحسين على وظيفة (مساعد مدير عام مركز المعلومات الوطني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية. 2 -ترقية فيصل بن سعود بن عبدالعزيز الخنيني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. 3- ترقية خالد بن كمال بن علي فقيه على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. 4- ترقية الدكتور محمد بن سعود بن عبدالعزيز آل مقبل على وظيفة)وكيل مساعد للعلاقات الخارجية وشؤون المكتبات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التعليم. 5- ترقية المهندس عبدالعزيز بن أسعد بن علي دمنهوري على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمرة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحج والعمرة. 6- ترقية صالح بن محمد بن علي الجارالله على وظيفة (مساعد مدير عام المقررات والقواعد) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية. 7 -ترقية عبدالله بن محمد بن إبراهيم القعود على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 / 38 / 38 - د) وتاريخ 1438/6/7 هـ، قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني الوارد في الفقرة (أ) من المادة)الحادية عشرة) من النظام الأساس للشركة، وذلك على النحو الآتي: أمين محافظة جدة رئيساً، ممثل من إمارة منطقة مكة المكرمة عضواً، ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية عضواً، ممثل من وزارة المالية عضواً، ممثل من وزارة الثقافة والإعلام عضواً، ممثل من وزارة التجارة والاستثمار عضواً، خمسة ممثلين من القطاع الخاص يسميهم مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة أعضاء.

اتفاقيات ومذكرات تفاهم

- بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (19 / 11 (وتاريخ 1438/4/26هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية الأمنية بين حكومة المملكة ومجلس الوزراء بجمهورية البوسنة والهرسك، الموقعة في محافظه جدة بتاريخ 1437/8/9هـ. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
- وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة -أو من ينيبه -بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع برنامج التعاون في مجال الاستفادة من الكفاءات الطبية بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في جمهورية السودان، والتوقيع عليه، وذلك في إطار اللجنة السعودية السودانية المشتركة .
- وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة -أو من ينيبه -بالتباحث مع الجانب المالديفي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في جمهورية المالديف للتعاون في المجالات الصحية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .
- وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة -أو من ينيبه -بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ومنظمة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية تركيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية - .وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الأميركي حيال مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأميركية في

شأن الامتيازات والحصانات القنصلية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

- وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخارجية -أو من ينيبه -بالتباحث مع الجانب البريطاني والجانب الكوري في شأن مشروعي مذكرتي تفاهم بين حكومة المملكة وحكومتي كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وجمهورية كوريا في شأن تنظيم إجراءات منح مواطني المملكة ومواطني كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وجمهورية كوريا تأشيرة الدخول، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن برنامج حول المشاركة في مشاريع دعم الطاقة الإنتاجية الرئيسة وتنسيق الاستثمار بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة والهيئة الوطنية للتطوير والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رقابة أداء الأجهزة الحكومية

اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي وملخصه التنفيذي عن نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء التي نفذها ديوان المراقبة العامة على الأجهزة الحكومية عن عام مالي سابق، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه ووجه حياله بما رآه.

التنسيق مع الخدمة المدنية في التعيين والترقية

وافق مجلس الوزراء على إلزام جميع المؤسسات والهيئات العامة والصناديق وغيرها من الأشخاص من ذوي الشخصية المعنوية العامة بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية قبل البدء في إجراءات التعيين أو الترقية على وظيفة من وظائف المراتب «(12، 13 ، 14 ، 15) في سلم رواتب الموظفين العام أو ما يعادلها في بقية السلالم الأخرى، للتحقق من توافر الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة، والتأكد من مدى مناسبة من سيشغل الوظيفة وذلك وفق نموذج تعده وزارة الخدمة المدنية لهذا الغرض يوقعه المسؤول الأول في تلك الجهة ويرسل إلى وزير الخدمة المدنية.

التشهير بمرتبكي جرائم الشيكات

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والاستثمار في شأن إضافة نص يقضي بتحمل مرتبكي جرائم الشيكات عقوبة التشهير بهم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 32 / 38 / د (وتاريخ 1438/5/16هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة (2) من البند (رابعاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (75) وتاريخ 1431/3/15هـ، وذلك بإضافة النص الآتي إلى عجزها: «فإن لم تكن فيها صحيفة ففي أقرب منطقة لها، أو النشر في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك على نفقة مرتكب الجريمة.«

محافظ جدة: انخفاض الحوادث المرورية بنسبة 25%

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/513779

أحمد الجهني - جدة -تصوير: عبد الله الفالح

أكَّد صاحبُ السموّ الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدَّة، انخفاض الحوادث المروريَّة لهذا العام، عن الأعوام السابقة، بنسبة 25%.

جاء ذلك في تصريح صحفي، عقب تدشينه ظهر أمس، فعاليَّات أسبوع المرور الخليجي الموحَّد، تحت شعار «حياتك.. أمانة»، وذلك بمركز الـ«رد سي مول» في جدَّة.

وكان في استقبال سموّه مدير إدارة المرور بالمحافظة العميد سليمان بن عبدالله الزكري، ومدير شرطة جدَّة العميد عبدالوهاب العسيري، وعدد من المسؤولين.

بعد ذلك قام سموه بقص الشريط إيذانًا بافتتاح المعرض المصاحب للفعاليَّات، وتجوَّل والحضور بأجنحة الجهات

الحكوميَّة، والخاصة المشاركة في الفعاليَّات التي تحتوي على عددٍ من اللوحات والصور التوعويَّة لقائدي المركبات، والبرشورات الإرشاديَّة .وعبَّر محافظ جدَّة عن سروره بما شاهده بالمعرض من حسن التنظيم والتجهيز.
من جانبه عبر مدير المرور عن شكره وتقديره لسمو محافظ جدَّة، على تدشينه فعاليَّات أسبوع المرور الخليجي.
وفي الختام تسلَّم سمو الأمير مشعل بن ماجد هديةً تذكاريَّة بهذه المناسبة، ومن ثمَّ جرى تكريم المشاركين في فعاليَّات أسبوع المرور.
يُذكر أن معرض السلامة المروريَّة المُقام بمركز الـ«رد سي مول» يستقبل زوَّاره بالمجمع على فترتين: من الساعة الـ9 صباحًا وحتى الـ12 ظهرًا، ومن 5 مساءً حتَّى الـ9 مساءً.

قانوني: لولي أمر الطالب حق المقاضاة.. والأنظمة تمنع أخذ الحقوق بالأيدي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/513773

في تعليقه على حادث الاعتداء الذي تعرض له الطالب داخل المدرسة، قال المستشار القانوني أثير قربان: إن للمدرسة إدارة يخولها النظام كل الصلاحيات كما يحملها جميع المسؤوليات عما يحدث داخلها، مؤكدا أن ما جاء في مثل هذه الحالة مؤسف جدا، خاصة أن الإسلام في مبدأه لا يجيز للإنسان أخذ حقه بيده عكس ما كان سائدا في المجتمعات الهمجية، وقد كفل النظام في المملكة حق كل فرد بأخذ حقه عن طريق الجهات المختصة سواء القضائية أو الأمنية أو التنفيذية، حيث كان من الأولى على المعتدي بدل الاعتداء على الطالب تقديم شكواه لإدارة المدرسة، والتي ستحقق في مجريات شكواه وفي حال ثبوت اعتداء الطالب (المعتدى عليه) على قريبه كما يزعم أو أيا كانت الشكوى، فستقوم الإدارة بإيقاع الجزاءات الواردة في لائحة السلوك المعتمدة من قبل وزارة التعليم.
وقال: أما ما قام به المعتدي بضرب الطالب (المعتدى عليه (داخل المدرسة فهو إجراء غير مقبول، وقد قامت إدارة المدرسة بالإجراء القانوني الصحيح وهو إعداد محضر بالأحداث، التي وقعت وتوقيعه من قبل الشهود عليها ورفعه لإدارة التعليم التابعة لها وللجهات المعنية.
وأكد قربان: يحق لولي أمر الطالب المعتدى عليه تقديم شكوى ضد المعتدي الذي سيحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وبدورها ستحقق معه وتقدم بحقه لائحة اتهام حال رأت ذلك.

«العمل»: 141 ألف فرصة عمل ٠عن بعد" بحلول 2020

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/513771

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن برنامج «العمل عن بُعد والعمل من المنزل» سيحقق نحو 141 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020 مشيرة الى أن البرنامج يستهدف تحسين معدل البطالة بين النساء، متوقعة ارتفاع نسبة القوى العاملة النسائية إلى 28
%من إجمالي القوى العاملة الوطنية بحلول عام 2020 ،كما سيوفر البرنامج ساعات عمل مرنة تتيح للأفراد الوفاء بالتزاماتهم الأسرية، إلى جانب فرص عمل للأشخاص المؤهلين من ذوي الإعاقة والفئات الأكثر حاجة.
و بحسب البيانات الرسمية بلغت قوة العمل السعودية بنهاية الربع الثالث 2016 حوالي 5.72 مليون، يمثل المشتغلون منهم نسبة 87.9% ، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل 693.8 ألف فرد، وهو ما يعادل 12.1 %من إجمالي القوة العاملة ،وبلغ عدد المتعطلين الذكور السعوديين حوالي 254.1 ألف وهو ما يمثل 36.6 %من إجمالي السعوديين العاطلين عن العمل، فيما بلغ عدد الإناث 439.7 ألف يمثلون نحو 63.3%.
وقالت الوزارة فى بيان لها امس: إن برنامج العمل عن بعد» إحدى المبادرات الوطنية المهمة التي أطلقتها بهدف تجسير الفجوة بين أصحاب الأعمال والباحثين عنها، الذين تحول عدة عوائق بينهم وبين حصولهم على فرص العمل المناسبة وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 792 الصادر بتاريخ 1436/2/12 هـ،وتوقعت أن يسهم برنامج «العمل عن بعد والعمل من المنزل» في رفع مشاركة المرأة في سوق العمل المحلي، وتوفير الفرص لمن يعيشون في المناطق ذات الفرص الأقل، كما سيوفر ساعات عمل مرنة تتيح للأفراد الوفاء بالتزاماتهم الأسرية، إلى جانب فرص عمل للأشخاص المؤهلين من ذوي الإعاقة والفئات الأكثر حاجة مشيرة الى ان برنامج التحول الوطني 2020 يعد أولى الخطوات نحو تجسيد رؤية المملكة 2030، باعتباره منهجاً وخارطة للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وهو يرسم التوجهات والسياسات العامة والمستهدفات والالتزامات الخاصة بها، لتكون نموذجاً رائداً على كل المستويات.
وتأتي مبادرات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية الجديدة في سياق المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني 2020 التي يجري تنفيذها حالياً بالشراكة بين مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية و18 جهة حكومية، وتتضمن 755 مبادرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، والتي ينتظر أن تسهم في تحول المملكة نحو العصر الرقمي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

56%نسبة المسجلين في حساب المواطن من عدد السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/513770

أظهرت الأرقام المسجلة في برنامج «حساب المواطن» أن نسبة 56%عدد المسجلين في سجلات البرنامج من إجمالي عدد سكان المملكة السعوديين. وأوضح مصدر مسؤول أن الذين لم يسجلوا بياناتهم في سجلات البرنامج، لن يستحقوا صرف الدعم بأثر رجعي، وأن الدعم لن يقرّ إلا من المقام السامي بعد أن ترفع اللجنة النتائج.
ووفقًا لإحصائية أول أمس فإن مجموع المسجلين في البرنامج بلغ 11.187.611 مستفيدا من إجمالي عدد السكان السعوديين الذين يبلغ عددهم20.064.970 نسمة،وأن مجموع عدد المسجلين في سجلات برنامج حساب المواطن،

11.187.611 مستفيدا، يبلغ عدد المستفيدين منهم 3.239.567 مستفيدا، ويبلغ عدد التابعين 7.948.044 تابعا. ووصل إجمالي عدد أرباب الأسر السعوديين المسجلين بالتابعين 8.055.225 مستفيدا، منهم 1.732.438 رب أسرة مستفيد، بينما يبلغ التابعون لأرباب الأسر 6.322.787 تابعا، وأن إجمالي عدد المسجلين من أرباب الأسر الحاصلين على بطاقات تنقل 6.362 مستفيدا، منهم 1.159أرباب أسرة، 5.203 تابعا. أما إجمالي الأفراد المستقلين الحاملين بطاقات تنقل، فإن إجمالي عددهم من المستفيدين 1.184، ويبلغ إجمالي عدد المواطنات المتزوجات من غير سعوديين بالتابعين 27.385 مستفيدة، منهن 8.775 مواطنة ربة أسرة، و18.610 تابعا. وبلغ إجمالي المقيدين السعوديين المستقلين بالمسكن 620.214 مستفيدا، ويبلغ إجمالي عدد مسجلي الضمان الاجتماعي 2.000.381مستفيدا، منهم 398.937 رب أسرة مستفيد، و 1.601.444مستفيدا، بينما إجمالي عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي المستقلين 476.860 ألف مستفيد.
وبين المصدر المسؤول، أن اللجنة الوزارية العليا، ستعمل على تحديد مصير الديون للمسجلين في برنامج «حساب المواطن»، كما ستقوم بالتحري عن مقدار تلك الديون وحجمها، والآلية التي يتم من خلالها معرفتها، وكيفية احتسابها. موضحا أنها ستضع السياسات، والآليات، التي حدد موعدها قبل شهر مايو المقبل.

إنشاء محاكم طبية يقلص 70 % من القضايا المتكدسة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=296990&CategoryID=3

جدة: نوف العوفي 2017-03-14 1:17 AM
اتفق محامون على أن نسبة القضايا المتكدسة حاليا في الهيئات الصحية الشرعية الموزعة على المناطق تعادل 70 %، مطالبين بضرورة تخصيص محاكم للقضايا الطبية وخصوصا الأخطاء الطبية التي تحصل بشكل مستمر، وتستغرق وقتا طويلا جدا للبت فيها.

محكمة طبية

أوضح المستشار القانوني طارق الشامي لـ«الوطن» أن إنشاء محاكم تختص بالأخطاء الطبية سيسهم في تقليص القضايا المتكدسة في الهيئات الصحية الشرعية بنسبة
70 %، بالإضافة إلى تنظيم المهام القانونية على اللجان المختلفة. وأضاف أن وجود هذه المحاكم سيسهل ويسرع الفصل في القضايا التي يستغرق بعضها سنوات، مشيرا إلى أن الوقت بات مناسبا لإنشاء محاكم طبية متخصصة على غرار المحاكم العمالية وغيرها. من جهتها، قالت المستشارة القانونية ديمة الشريف إن «إنشاء محكمة طبية للنظر في قضايا الأخطاء الطبية وغيرها من القضايا التي تتعلق بالصحة مطلب حيوي، وتنفيذه يستلزم التعاون بين وزارتي الصحة والعدل، وذلك بهدف تقصير مدة نظر الدعاوى الطبية، وضمان سلاسة سيرها، ووضوحها»، مشيرة إلى أن إنشاء جهة قضائية مختصة بالأخطاء الطبية الحاصلة سيسلط الضوء أكثر على الأنظمة والقوانين الصحية في المملكة، والتي يجهل تفاصيلها الكثيرون.

حيادية أكثر

أوضحت الشريف أن «مرجعية أغلب الهيئات واللجان إلى الجهات الصحية التي يتم نظر الدعاوى ضدها قد تؤثر على استقلاليتها، وإنشاء محاكم متخصصة سيوفر حيادية أكثر». وأبانت أن «قضايا الأخطاء الطبية تأخذ منحى آخر عن الدعاوى الأخرى، فهذا النوع من القضايا تنظره اللجان والهيئات الصحية الشرعية، وتضم كل هيئة قاضيا، ومستشارا نظاميا، وعضو هيئة تدريس إحدى كليات الطب، وطبيبين من ذوي الكفاءة، حيث يتقدم المتضرر بالشكوى لها بشكل مباشر، ويجوز التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم.«

أنواع الأخطاء

كشف مصدر قانوني مطلع أن «الأخطاء الطبية وفقا للقانون تنقسم إلى قسمين: خطأ مهني، وهو الخطأ في التشخيص، ويشتمل على الخطأ في وصف العلاج، أو خطأ التخدير، أو التوليد، أو الجراحة، وخطأ الجراحة التجميلية، أما الأخطاء

غير المهنية فهي ممارسة العمل الطبي دون ترخيص، أو امتناع الطبيب عن معالجة المريض، أو عدم استعانة الطبيب بمساعدين، وإفشاء سر المريض، وإجراء العملية لغير الشفاء مثل المصلحة الشخصية». وكشف أن مسؤولية الطبيب في حال وقوع خطأ طبي تكمن في عدد من المسؤوليات حسب نوعية الخطأ الحاصل وحجمه، وهي المسؤولية المدنية، فهناك عقد بين الطبيب والمريض يلقي على عاتق الأول الالتزام به، ومنع الخطأ مهما كان يسيرا، أما المسؤولية الجنائية فتكون في مزاولة المهنة دون ترخيص، وتقديم بيانات غير حقيقية، وانتحال الألقاب الخاصة بمزاولي المهن الصحية، وحيازة آلات طبية غير مرخصة، أو الامتناع عن علاج مريض بدون سبب مقبول، أو الاتجار بالأعضاء البشرية، وإجراء إجهاض غير مشروع، بينما تكون المسؤولية التأديبية في إخلال الطبيب بسلوكه المهني الذي نصت عليه أخلاق وآداب المهنة.

عقوبات الخطأ الطبي

أكد المصدر أن «العقوبات المقررة نظاما تتركز في المسؤولية المدنية، حيث توجب على المتهم الدية لكل عضو فقد منفعة، والإرش ويتم من خلال تقدير نسبة الضرر، ومدى فقد المنفعة، والتعويض المادي الذي تحدده الهيئة الشرعية، وبخصوص المسؤولية الجنائية حدد النظام عقوبات للخطأ الطبي، وهي السجن 6 أشهر وغرامة 100 ألف ريال، فيما حدد عقوبات المسؤولية التأديبية بالإنذار أو الغرامة 100 ألف ريال، وإلغاء ترخيص مزاولة مهنة الطب، وشطب الاسم من سجل المرخص لهم.«

مزايا تخصيص محاكم طبية

تقصير مدة نظر الدعاوى الطبية

ضمان سلاسة سيرها ووضوحها

تسليط الضوء أكثر على الأنظمة والقوانين الصحية

توفير الاستقلالية والحيادية أكثر

أنواع الأخطاء الطبية

أخطاء مهنية

أخطاء غير مهنية

الخطأ المهني يشمل

1- الخطأ في وصف العلاج

2- خطأ التخدير

3- خطأ التوليد

4- خطأ الجراحة

5- خطأ الجراحة التجميلية

الخطأ غير المهني يشمل

العمل الطبي دون ترخيص

امتناع الطبيب عن معالجة المريض

عدم استعانة الطبيب بمساعدين

إفشاء سر المريض

إجراء العملية لمصلحة شخصية

العقوبات

المسؤولية المدنية:

الدية لكل عضو فقد منفعة

الإرش بتقدير نسبة الضرر ومدى فقد المنفعة

التعويض المادي وتحدده الهيئة الصحية الشرعية

المسؤولية الجنائية

السجن 6 أشهر وغرامة

100 ألف ريال

المسؤولية التأديبية

إنذار أو غرامة 100 ألف ريال

إلغاء ترخيص مزاولة مهنة الطب

شطب الاسم من سجل المرخص لهم

الفصل عقوبة مسربي معلومات المرضى

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=296956&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 2017-03-14 1:15 AM

كشفت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن تسريب أي معلومات تخص سرية المرضى بقصد أو بدون قصد شفهيا أو كتابيا إلى أشخاص أو جهات غير مصرح لها بذلك، يعتبر سببا مباشرا للفصل من العمل، وإنهاء الخدمات بدون إنذار، مع تحمل الشخص المخالف جميع الإجراءات القانونية المترتبة على ذلك.

الحفاظ على المعلومات

قالت المصادر إنه يتم توقيع جميع العاملين بالمستشفى على الالتزام بهذه الإجراءات، مؤكدة أن جميع الموظفين بالمستشفى مسؤولون عن المحافظة على سرية معلومات المرضى وعدم استخدامها.

كما أكدت أنه يحق للمرضى المطالبة بفتح تحقيق مع المختصين في حال محاولة الحصول على معلومات تخصهم لأغراض غير علاجية، فيما لا يتم إعطاء أي معلومة من واقع ملف أي مرض لأي فرد أو جهة اعتبارية، إلا بعد الحصول على إذن أو توجيه من مدير المستشفى.

وبينت المصادر أن الحفاظ على سرية معلومات وأمن معلومات المرضى وحفظ حقوقهم وكرامتهم، هو هدف أساسي لكل المنشآت الصحية ويجب التقيد بها، مؤكدة أنه لا يمكن إعطاء أو إفشاء أي معلومات تتعلق بأي مريض، سواء كان منوما أو مراجعا، ما عدا الأشخاص المسموح لهم بالاطلاع والتعامل مع ملف المريض.

ضوابط تصوير الملف الطبي

أضافت المصادر أنه يجب أن تحتوي سياسة المحافظة على سرية المرضى على الحد الأدنى من الضوابط التي تحافظ على سرية معلوماتهم، حيث لا يجوز لأي شخص تصوير الملف الطبي إلا عن طريق قسم السجلات الطبية، وبموافقة كتابية من الإدارة المشرفة على قسم السجلات الطبية، على أن يتضمن التوجيه الهدف من تصوير الملف الطبي، إضافة إلى أنه لا يحق لأعضاء الفريق العلاجي والتمريض مناقشة أو تبادل معلومات عن أي مريض مع بعضهم البعض، ويكون تبادل المعلومات في جلسات إكلينيكية بالمستشفى، والأخذ في الاعتبار أن يكون ذلك بعيدا عن مسمع «المريض/ المرضى» الآخرين أو في الممرات أو بعض الأماكن التي يمكن للمرضى أو المراجعين سماع النقاش فيها. كما يحق للأعضاء المعالجين والاستشاريين والأطباء المناوبين القائمين على علاج المريض حاليا الحصول على معلومات تتعلق بالمريض لأغراض علاجية، ولا يتم إعطاء أي معلومة من واقع ملف المريض لأي فرد أو جهة اعتبارية إلا بعد الحصول على إذن أو توجيه كتابي من مدير المستشفى.

استثناء الحالات الطارئة

أكدت المصادر أنه يمنع منعا باتا تداول معلومات المرضى عن طريق الهاتف، ويستثنى من ذلك الحالات الطارئة، ويحق لمدير المستشفى السماح لجهات خارجية باستخدام السجلات الطبية لأغراض بحثية حسب ضوابط سياسة إجراء الدراسات والبحوث الإكلينيكية المعتمدة من وزارة الصحة. وأوضحت المصادر أن ملف المريض الطبي يعتبر ملكا للمستشفى وسريا للغاية وموجودا بشكل مباشر فقط مع الأطباء المعالجين والفريق العلاجي والتمريض أو الأشخاص المصرح لهم بذلك .

ولفتت إلى أنه يجب عدم استخدام اسم العائلة في الخدمات البريدية أو عند المناداة داخل المستشفى، كما يمنع منعا باتا التصوير بالهاتف الجوال أو الكاميرا من دون الحصول على تصريح رسمي من قبل إدارة المستشفى، وفي حال قيام أي شخص بالتصوير في أي موقع من مواقع المستشفى، فيتم إبلاغ إدارة الأمن للتعامل مع الحالة وفق الأنظمة والقوانين المتبعة في ذلك. وأبانت أن إدارة المستشفى هي المسؤولة عن إتلاف أي مستندات أو عبوات تحتوي على بيانات المرضى قبل أن يتم التخلص منها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

برنامج التوطين القطاعي يحصر المهن الحاسمة في الأنشطة الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.aleqt.com/2017/03/13/article_1150011.html

عدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برنامج "التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه" مرتكزا رئيسا لأنشطة الوزارة الهادفة إلى تقليص معدلات البطالة، ورفع نسب التوطين، وتقليص الانكشاف المهني "سيطرة العمالة الوافدة على المهن الحرجة" في الأنشطة والقطاعات من خلال الاعتماد على ممكنات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص. وأوضح الدكتور إبراهيم الشافي وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للبرامج الخاصة، أن برنامج التوطين الموجه يهدف إلى زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل عبر إتاحة مليون ومائتي ألف فرصة عمل، وتوفير حلول نوعية تعزز توطين الكوادر والمنتجات بشكل مستدام، وتثبيت رصيد الأمان المهني في سوق العمل، انطلاقا من "رؤية المملكة 2030"، ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020.

وبين أن برنامج "التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه" ينقسم إلى أربعة محاور تنفيذية؛ هي: التوطين القطاعي، التوطين المناطقي، التوطين الحصري، التوطين النوعي.

وأشار إلى انه من خلال التوطين القطاعي، تقوم الوزارة بحصر المهن الحرجة والحاسمة في استمرارية النشاط الاقتصادي بالقطاع، وربط البرامج التدريبية بمتطلبات التدريب بالقطاع، ورفع المواءمة بين العرض والطلب، والالتزام بتنفيذ خطط فرص العمل والتدريب على رأس العمل، وتحديد خطة العمل، ومتابعة تحقيق الأهداف ومقترحات التدخل - تدخل مناطقي حصري بالقطاع. ولفت إلى أنه يجري التحضير حاليا عبر برنامج التوطين القطاعي لإطلاق مشاريع تشاركية مع الجهات المشرفة على القطاعات، لرسم وتنفيذ خطط التوطين المناسبة حسب القطاع والاختصاص، وإعداد خطة لتوطين الأنشطة والمهن ذات الأولوية في كل قطاع، بحيث تكون جاذبة للسعوديين، إلى جانب زيادة نسب التوطين المنتج والمستدام فيها.

وأفاد الدكتور الشافي بأن تفعيل التوطين في سوق العمل يتم من خلال قطاعات التعليم، الأمن الخاص والسلامة، التجارة والاستثمار، التشغيل والصيانة، الثقافة والإعلام، الاتصالات وتقنية المعلومات، النقل، المالي، الصناعة والطاقة والتعدين، المياه والبيئة والزراعة، التشييد والبناء، التأمين، الحج والعمرة، المحاماة، الرياضة والترفيه، الصحة، السياحة، إضافة إلى القطاع غير الربحي. ولفت إلى أن الوزارة تعتمد في التوطين المناطقي، مبدأ التشاركية مع 13 إمارة، من حيث دعم التوطين والتنمية الاجتماعية الموجهين في كل منها، إطلاق برنامج التوطين الموجه بالمنطقة برئاسة أمير المنطقة، وتوحيد الرؤية بين إدارة سوق العمل وإمارات المناطق، بما يسهم في تفعيل برامج التوطين والتنمية الموجهة بالمنطقة، وتحديد خطة العمل، ومتابعة تحقيق المستهدفات ومقترحات التدخل (تدخل قطاعي حصري بالمنطقة)، وتوفير مؤشرات الانكشاف المهني بالمنطقة، ومتابعة عملية التوطين دوريا.

وكشف عن أن التوطين الحصري سيشهد تشارك وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات المعنية بقصر بعض الأنشطة على المواطنين والمواطنات، وتحديد الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للعنصر الوطني، وقصرها بنسبة 100 في المائة على المواطنين والمواطنات، والمتابعة والرقابة من خلال التفتيش الموجه والمشترك، ورفع وعي المجتمع بهذا الشأن، وتحفيز مشاركة العنصر الوطني في النشاط المستهدف.

وأوضح أنه في التوطين النوعي، تنفذ الوزارة نماذج مبتكرة تستهدف مشاريع؛ مثل التشغيل والصيانة والصناعات التحويلية، وتكون التدخلات على مستوى المهن، إضافة إلى زيادة مشاركة المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ونزلاء دور الرعاية، وذوي الإعاقة، ونقلهم من الاحتياج إلى الإنتاج.

وأكد الدكتور الشافي أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حققت خلال الفترة الماضية العديد من الإنجازات في برنامج التوطين الموجه، حيث تم إلحاق أكثر من 16 ألف سعودي وسعودية في نشاط بيع وصيانة الجوالات ومستلزماتها، وقصر العمل فيه بنسبة 100 في المائة على السعوديين والسعوديات.

وبين أن الوزارة وقعت عقودا لتوظيف 2200 سعودي وسعودية في شركات كبرى في قطاع السياحة، وهي تخطط لإلحاق 33 ألف سعودي وسعودية بالقطاع مع نهاية عام 2018، مشيرا إلى أن العام الماضي شهد إتاحة فرص عمل لقرابة 7500 سعودي وسعودية في قطاع الصحة كأطباء وممرضين، وغيرها من الاختصاصات الطبية في مراكز صحية، ومستشفيات حكومية، ومن المخطط أن يتم إلحاق 93 ألف سعودي وسعودية في القطاع حتى نهاية عام 2020.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"حافز" يكلف خزانة الدولة 5.2 مليار ريال في عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.aleqt.com/2017/03/12/article_1149916.html

أظهر تحليل لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، أن برنامج حافز يكلف خزانة الدولة شهريا نحو 430.5 مليون ريال (170.2 مليون ريال لمستفيدي حافز1 ونحو 260.2 مليون ريال لمستفيدي حافز2)، حيث يحصل المستفيد في حافز1 على 2000 ريال شهريا، فيما يحصل على 1500 ريال في حافز2.

ووفقا لبيانات صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج حافز1 (البحث عن عمل) بلغ نحو 85.1 ألف مستفيد، فيما مستفيدي حافز2 (صعوبة الحصول على عمل) بلغ عددهم نحو 173.5 ألف مستفيد بإجمالي 258.6 ألف مستفيد في البرنامجين.

وبحسب التحليل، يبلغ إجمالي تكلفة البرنامجين في عام، نحو 5.17 مليار ريال (2.04 مليار ريال لمستفيدي برنامج حافز1، و3.12 مليار ريال لمستفيدي برنامج حافز2.(

يشار إلى أنه يتم صرف مخصص مالي للمستفيدين في البرنامجين لفترة 12 شهرا بحد أقصى.

وتُشكل المبالغ المدفوعة لمستفيدي حافز1 خلال عام نحو 40 في المائة من الإجمالي، فيما المخصص المالي لمستفيدي حافز2 يعادل 60 في المائة من إجمالي ما يتم دفعه لمستفيدي البرنامجين.

وحدد برنامج "حافز" للبحث عن عمل (حافز1) صرف مخصص مالي قدره 2000 ريال لمدة 12 شهرا لمن هم في عمر 20-35 عاما، حيث يشترط للحصول على المخصص الاستمرار ومواصلة البحث بشكل جاد عن العمل، وصرف مبلغ قدره 2000 ريال بشكل شهري لمدة 12 شهرا.

بينما يعتبر برنامج صعوبة الحصول على عمل (حافز2) أحد برامج دعم الباحثين عن عمل ممن يواجهون صعوبة في الحصول عليه للفئة العمرية من 20-60 سنة، حيث يقدم للمستفيدين منظومة متكاملة للدعم من خلال تدريب المستفيد وتأهيله ومخصص شهري يقدر بنحو 1500 ريال خلال فترة الاستحقاق التي تصل إلى 12 شهرا.

ويقدم برنامج حافز مكافآت مالية لتشجيع طالبي العمل الجادين على الحصول على وظيفة بمكافآت مالية تصل إلى 24 ألف ريال على دفعات في حال سرعة حصول طالب العمل على وظيفة والاستقرار فيها لمدة سنتين على الأقل.

وبدأ عدد المستفيدين من "حافز1" بنحو نصف مليون مستفيد نهاية عام 2011 في الشهر الأول (صفر 1433 هـ)، فيما ارتفع العدد بعد ذلك لأكثر من مليون مستفيد، حتى تراجع إلى 82 ألف مستفيد في ديسمبر من عام 2014 (صفر من عام 1436 هـ.(

وفي مايو 2015، قال لـ "الاقتصادية" تيسير المفرج المتحدث الرسمي لوزارة العمل، حينها، إن مستفيدي "حافز" تراجع عددهم إلى 80 ألفا.

وتم إقرار برنامج "حافز" بناء على أمر ملكي من الملك عبدالله بن عبدالعزيز مطلع عام 2011.

وفي منتصف مارس من العام نفسه، أعلن عادل بن محمد فقيه وزير العمل حينها، بدء مرحلة التسجيل للراغبين في الاستفادة من البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل "حافز" بكل مناطق المملكة اعتبارا من 16 مارس 2011.

وبتاريخ 31 ديسمبر 2011 (6 صفر 1433 هـ)، بدأ أكثر من نصف مليون سعودي عاطل عن العمل في المملكة، صرف إعانة "حافز" لنحو 554 ألف مستحق بمبلغ يصل إلى 1.11 مليار ريال.

وأظهر تحليل "الاقتصادية"، أن عدد العاطلين السعوديين ارتفع 48 في المائة آخر عشر سنوات، حيث كان عددهم 469 ألفا نهاية عام 2006، بينما ارتفع إلى 693.8 ألف نهاية الربع الثالث 2016 بزيادة تقارب 225 ألف فرد.
ووفقا للتحليل الذي استند على بيانات للهيئة العامة للإحصاء، فقد ارتفع عدد العاطلين السعوديين خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي بنحو 46.8 ألف فرد، عن عددهم نهاية العام قبل الماضي البالغ 647 ألفا، بزيادة 7.2 في المائة.
بينما ارتفعت قوة العمل السعودية "من أعمارهم 15 سنة فأكثر" فقط بنسبة 1.6 في المائة خلال الفترة نفسها "الأشهر التسعة الأولى 2016"، لتبلغ 5.72 مليون فرد، مقابل 5.62 مليون فرد نهاية 2015.
وزاد عدد المشتغلين السعوديين خلال فترة الأشهر التسعة من 2016 فقط بـ 1 في المائة، ليبلغ 5.02 مليون مشتغل، مقارنة بـ 4.98 مليون مشتغل نهاية 2015، بزيادة 45.5 ألف خلال الأشهر التسعة.
وخلال الفترة من 2006 حتى الربع الثالث من 2016، ارتفعت قوة العمل السعودية "من أعمارهم 15 سنة فأكثر"، بـ 47 في المائة، لتبلغ 5.72 مليون فرد بنهاية الربع الثالث 2016، مقابل 3.9 مليون بنهاية عام 2006، بزيادة 1.8 مليون فرد.
وفي الفترة نفسها "من 2006 حتى الربع الثالث 2016"، ارتفع عدد المشتغلين السعوديين، 46 في المائة، ليبلغ عددهم 5.02 مليون فرد نهاية الربع الثالث 2016، مقابل 3.43 مليون نهاية عام 2006، بزيادة 1.6 مليون فرد.

بين التأمين المكلف والعلاج المجاني يا وزير التعليم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 جماد ثانى 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/faisal-alassaf/20698694

فيصل العساف

جرت رياح التأمين بما لا يشتهي منتسبو وزارة التعليم في الواقع، فقد كان الطموح أن تتكفل الوزارة بالمصروفات التي سيتكبدها المؤمّن عليهم، أو جزء منها، وليس القيام بدور المفاوض الذي يسعى إلى تقديم خصومات فقط، شركات التأمين هي الرابح الأكبر منها في نهاية الحكاية، بالنظر إلى أعداد المستهدفين الهائلة، التي تشكل الغالبية من بين موظفي الحكومة. لكن وفي شكل عام، تظل الوزارة قد توصلت إلى الحل الوسط، والأنسب مرحلياً، في ظل انعدام الموارد الحقيقية التي تدعم قدرتها على تحمل مصاريف التأمين، خصوصاً إذا ما علمنا أن الرواتب تشكل ما يقارب الـ 85 في المئة من موازنتها، فيما الـ 15في المئة المتبقية تتنازعها ضرورات التطوير في بنية التعليم التحتية، بما فيها المناهج، والمباني المدرسية المؤهلة، وأيضاً الجانب التأهيلي للكوادر التعليمية، التي تمثل الركيزة الأهم في كامل المنظومة.
ولمّا كانت التغييرات في شكل المصروفات المستقبلية قد تؤثر سلباً في هذه الشريحة -التي تشكل الطبقة المتوسطة في السعودية - من ناحية الارتفاع «الحاد «والمترقب لأسعار استهلاك الطاقة، والمياه، والمحروقات، على غير المعتاد، فإن الحاجة تستدعي ابتكار حلول تخفف العبء عن الجيوب، بدل المساهمة في هدر مدخراتها، التي من المفترض أن تتوجه صوب توفير السكن الملائم - على سبيل المثال - وخصوصاً أن الضبابية لا تزال تلف مشاركة وزارة الإسكان، في بعث الطمأنينة على هذا القطاع المهم والحيوي! بناء على ما تقدم، ومن منطلق المساهمة الوطنية في طرح الأفكار على طاولة النقاش، فإنني أتقدم بهذا الاقتراح إلى وزير التعليم، لعله يكون بادرة إيجابية تسهم في حل واحدة من أشكل القضايا، وهي الصحة والعلاج، وذلك على النحو التالي:
أولاً :تقوم وزارة التعليم بوضع الاستراتيجية المناسبة، التي تمكنها من ترشيد نفقاتها لفترة محددة، كخطة أولية تهدف إلى إنشاء مستشفياتها الخاصة، ومراكز صحية، تخدم منسوبيها في شكل مباشر و«مجاناً»، الأمر الذي سيساهم في تخفيف الضغط الحاصل على مستشفيات وزارة الصحة «المكتظة.«
ثانياً :حيث إن وزارة التعليم تنفق مبالغ طائلة في تدريس طلبة الطب، والتخصصات الطبية في شكل عام، فإن الفكرة تقوم على الاستفادة من المخرجات، من خلال الرعاية التدريبية، ويكون ذلك بصفة «إلزامية» لخريجي الجامعات والمعاهد الطبية الحكومية، تدفع مقابلها الوزارة للأطباء المتدربين، والاختصاصيين عموماً، رواتبهم بحسب الكادر التعليمي، بالشكل الذي لا يرهق موازنتها، خصوصاً وهي تتكفل إضافة إلى ذلك بمصروفات التدريب، التي يتم دفعها إلى الهيئة السعودية للتخصصات الطبية، وبهذا الشكل تضمن الوزارة الكوادر الطبية والاختصاصية، في شكل متعاقب سنوياً،

وكذلك الطبيب المتخرج حديثاً يكون قد ضَمن الراعي أو ما يعرف بالـ«Sponsor»، الذي يشرف عليه فترة التدريب حتى حصوله على درجة اختصاصي، وبعد انتهاء المدة، فإنه يكون حراً في: إما البقاء في مستشفيات الوزارة التي ستقدم له عرضها الوظيفي بحسب حاجتها وتميزه هو، وإما أن يشق طريقه في «سوق العمل» الصحي المليء بالعروض المجزية التي تحقق طموحه.

ثالثاً وختاماً: لسائلٍ أن يسأل عن الكيفية التي ستمكن وزارة التعليم من تغطية نفقاتها المتوقعة، جراء الإقدام على مثل هذه الخطوة، وعن الكيفية التي تستطيع تحقيق عوائد مادية مجزية من خلالها؟ الإجابة باختصار تتمثل في «مراكز الأعمال»، التي تعتمد على تقديم خدمات علاجية مدفوعة الثمن، للراغبين في العلاج من خارج الوزارة، مستغلة الفجوة التي تتسع بين أعداد المستفيدين من التأمين الصحي، وقلة المستشفيات.

الرياض
www.Alriyadh.com

استقدام الأجنبي يعطل السعودي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1577755

فهد محمد بن جمعة

أخجل اقتصاديا من الحديث عن البطالة السعودية (12.1% الربع الثالث 2016م) في أقوى اقتصاد بالشرق الأوسط ويحتل المرتبة (19) بين مجموعة العشرين كأكبر اقتصاد في العالم، ولدينا أقل من مليون سعودي عاطل وأكثر من 14 مليون مقيم، بدون حساب غير الشرعيين. كما أني أخجل ماليا بدفع صندوق الموارد البشرية نصف راتب السعودي الشهري من أجل توظيفه (حق شرعي لا يشترى ولا يباع) في وطنه. إنها البطالة المصطنعة مع وجود ملايين الوظائف التي يعمل بها الأجانب، وتغييب السعودي لأعذار واهية وغير مقبولة. إننا لا نحتاج المنشآت العشوائية التي لا توظف السعودي ولا تتوافق مع أهداف برنامج التحول برؤية 2030، وليس لها قيمة اقتصادية مضافة.

إنها رؤية 2030 التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته وتنويع الاقتصاد وتعزيز نموه وتقليص معدل البطالة من نسبة إيجابية إلى سلبية من أجل توظيف شبابنا ورفع أجورهم. إن مدننا ومحافظاتنا تغص بالعمالة الأجنبية المتسترة والسائبة في عكس اتجاه أهدافنا الإستراتيجية بتوظيف السعوديين، مما جعل هذه العمالة تستغل سلعنا وخدماتنا المدعومة بدون مقابل، وتعطل فرص عمل السعوديين وتحبط مبادراتهم الجديدة لتتراكم معدلات البطالة. إن اقتصادنا يخسر كثيرا ومجتمعنا يخسر فرص العمل في الحاضر لصالح الأجنبي، وسوف يخسرها مستقبليا مع استمرار تأشيرات الاستقدام.

لا نحتاج برامج سعودة ونسباً وإنما نحتاج فقط برامج تدريب وتأهيل للسعوديين الباحثين عن فرص عمل، وفتح سوق العمل أمامهم بعد إزاحة جدار العمالة الأجنبية ليتمتعون بحرية اختيار العمل المناسب لهم، بل عند أجور مناسبة مع تغير مرونة العرض والطلب على العمالة.

لقد حان الوقت لمعالجة أخطاء الماضي وحماية اقتصادنا من أخطار البطالة بربط منح التأشيرات "بهيئة توليد الوظائف" على أن يتم منح تأشيرات الاستقدام بالشروط التالية: أن تكون نسبة إجمالي تأشيرات الخروج لا تقل عن 50%من نسبة الاستقدام؛ أن يمضي على الطلب سنة كاملة من تقديمه؛ عدم منح المنشآت التي تقل عمالتها عن (5) عمال أي تأشيرة؛ منع نقل الكفالة قطعيا؛ مدة بقاء العامل (غير المنزلي) 5 سنوات من دخوله المملكة ويعطى إنذارا من قضى مدته للمغادرة. وأن لا تكون موافقة الهيئة نهائية بل يجب موافقة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من خلال إنشاء مكتب تقييم العائد على استقدام العمالة لأي مشروع.

أن تراجع البطالة مؤشر على تحسن النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، بينما ارتفاع البطالة وزيادة العمالة يؤديان إلى الركود الاقتصادي وهروب الأموال، كما أن إنشاء الشركات المساهمة التي تضم خدمات السباكة والكهرباء والمنزلية سيزيد من توظيف أبنائنا.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/20698774

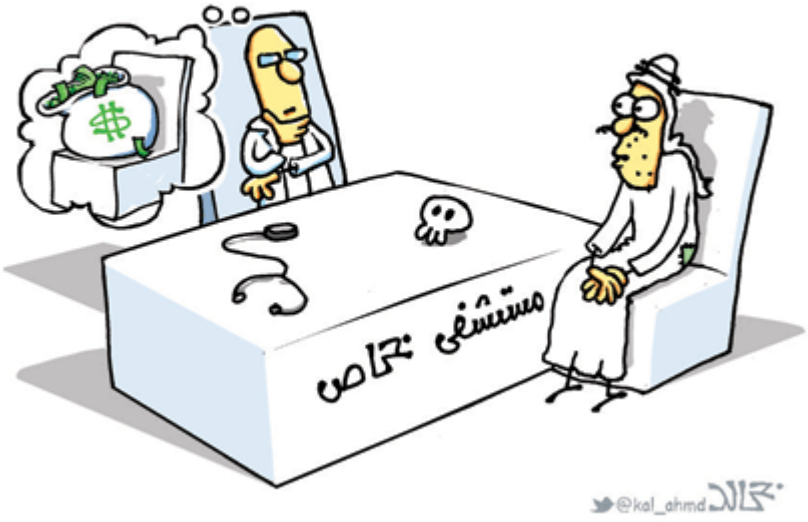

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
15 جماد ثاني 1438هـ - 14 مارس 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7744